

## السياسة السعودية تجاه اليمن؛ عقود من الأخطاء الاستراتيجية والتكتيكية

ياسين مدني\*

إنَّ أهم ما يميّز اليمن عن البلدان العربية الأخرى يرجع في الأساس إلى موقعية هذا البلد الجيوستراتيجية في جنوب الجزيرة العربية وتحديدًا في جوار المملكة العربية السعودية، على طول شريط حدودي مشترك يتعدّى 1500 كلم، فضلاً عن التنوع السوسيوثقافي والتنوع السياسي والثقافي. الإنسان الذي يصعب المجتمع اليمني ونظرًا إلى أهمية موقعية اليمن بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، كانت الرياض ولا تزال اللاعب الأساسي في الأحداث السياسية الدائرة فيه، من خلال سياسات لم تكن في غالبيتها مدروسة ولا تصبّ بمجملها في صالح الشعب اليمني والمنطقة. فما هي إذا هذه السياسات وما هي الأخطاء الكامنة فيها؟

لقد تجلت السياسة السعودية تجاه اليمن عبر فرض استراتيجيات طويلة الأمد وردود فعل تكتيكية حيال بعض القضايا المستعجلة. وأهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال هو السعي السعودي الحديث إلى إرساء تبعية يمنية كاملة للملكة والتعامل مع الشعب اليمني تعاملًا «فوقياً». وهذا خطأ استراتيجي تترتب عليه تبعات كبرى لا تزال تعاني منها.

بمعنى آخر، إنَّ كلاً من المملكة واليمن تعدّ عمقاً استراتيجياً للدولة الأخرى، وما يحدث في الأولى من تحولات يلقى تردّاته حكماً في الثانية والعكس صحيح. ومع أنه يُفترض في مثل هذه الحالة أن تسعى السعودية إلى استقرار الأوضاع في اليمن، إلا أنَّ المملكة بنت سياستها طوال العقود الماضية وفق ثابتة أن يظل اليمن ضعيفاً ومتقسماً ومتوترّاً، وأن لا تشكل فيه حكومة مركزية قوية قد تشكل يوماً ما مصدر خطر على السعودية. وربما تكون هذه السياسة نابعة مما أشار إليه الصحافي المصري محمد حسين هيكل في وقت سابق ضمن «المقالات اليابانية» (1998) والتي تحدت فيها عن وصية الملك السعودي عبد العزيز لابنائه من على فراش الموت بأن عليهم «أن يحاذروا من يمن موحد، فهذا خطر عليهم وعلى المملكة التي سبورتها من بعده، وأن عليهم أن يتذكروا دائماً أن ضمان رخائهم مرهون ببؤس اليمن». وبالتالي يترتب على هذه السياسة توفير أرضية خصبة في اليمن للإرهاب وإيجاد فراغ تملّؤه التنظيمات الإرهابية المسلحة كتتنظيم «القاعدة» الخطأ الاستراتيجي الثاني، يتعلق بسياسة المملكة تجاه الربيع العربي واستمرارها في اليمن. فلو لاحظنا السياسات السعودية خلال السنوات الأربع الماضية في مقاربة الحركة الشعبية اليمنية، نجد أنها امتداداً لسياسات التي تبنتها السعودية حيال سائر الانتفاضات العربية، حيث شعرت المملكة بالتهديد من قبل الجماهير التي كانت تطالب بالتغيير الديمقراطي، فأخذت المملكة على عاتقها مناوشتها، مستخدمة ثروتها النفطية لضمان عود العالم العربي إلى وضعه السابق. وكانت المملكة تنظر إلى جميع الانتفاضات الشعبية على أنها «تحركات طائفية يتم تنظيمها برعاية خارجية»، وبذلك السعودية جهوداً ضخمة لدعم الحكومات وبعض الشخصيات المحسوبة عليها في اليمن متحدية الإرادة الشعبية.

أما الخطأ الاستراتيجي الثالث، فكان رهان المملكة على شخصيات سياسية في اليمن الذين أخذ في الحساب مطالب الشعب اليمني، وأبرز نموذج على هذا الخطأ هو الرهان السعودي على عبد ربه منصور هادي الذي يفتقر إلى الشعبية لدى الجمهور اليمني بعدما فشل في تقديم نفسه كحامٍ لواء مشاريع العدالة الاجتماعية والإنصاف المتوازن والشراكة في السلطة، كما أنه وعلى الرغم من عودته إلى الجنوب، الذي يُعتبر الحاضنة الشعبية له نظرياً لكونه مسقط رأسه أصلاً، إلا أنه لا يزال ضعيفاً على المستويين الشعبي والسياسي. ولو نظرنا إلى مكونات المجتمع الجنوبي بكل فئاته وأطرافه وقبائله وتوجهاته، نجد في الأخذ في الاعتبار أن هادي هو الذي غزا الجنوب عام 1994، نجد أن هناك مشاكل كبيرة تراكمت خلال سنوات بين هادي وبين الفصائل الجنوبية التي يُعتبر بعضها من دعاة الانفصال.

الخطأ الرابع، يحدّ ضمن أخطاها التكتيكية وهو يتمثل بنقل السفارة السعودية إلى عدن، وهي مبادرة أثبتت أنَّ السياسة الخارجية السعودية تفقد إلى الرؤية والاستراتيجية المدروسة. فتحت ذريعة دعم الرئيس المستقيل بدأت المملكة اللعب بورقة التقسيم وحرضت باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون وحتى الدول الأوروبية التي أغلقت سفاراتها في صنعاء لأسباب أمنية لتحدو حذوها، من دون الأخذ في عين الاعتبار التداعيات الكارثية لمثل هذه السياسات على اليمن والمنطقة وحتى على السعودية نفسها. فكانت النتيجة أن فشلت هذه السياسة بعد رفض الدول الأوروبية وبعض الدول العربية نقل سفاراتها إلى عدن. ولم تنجح المملكة حتى في توحيد الأراء العربية حيال هذه المسألة، بهدف «إعطاء شرعية» مفقودة لحكومة الرئيس المستقيل، وهذا ما يذكرنا بتجربة للنائب السابق في مجلس الأمة الكويتي ناصر الدولية، أكد فيها أنَّ اليمن يدفع ثمن أخطاء السعودية وأنه يجب أن يتسعى صدر السعودية لسماح الرأي الآخر.

وربما يكون من السابق لأوانه الحديث عن الأخطار التي تترتب على سياسات السعودية في اليمن، لكنّ المشهد اليمني يبدو اليوم مفتوحاً على الاحتمالات كافة، والأخطاء التي يرتكبها الرئيس المستقيل مدعوماً من السعودية يمكن لها أن تسرع من تقسيم الدولة اليمنية. فمثل هذه السياسات توفر البيئة الملائمة لتصاعد التوترات وتزيد الميول الانفصالية وتعدّي الطريق أمام المجموعات الإرهابية المحسوبة على تنظيمي «القاعدة» و«داعش»، في وقت تشكل وحدة اليمن اليوم المسألة الأهم التي يجب على جميع الأطراف والقوى السياسية التمسك بها.

وحتى فإنَّ اليمن هو في أمس الحاجة اليوم إلى إدارة سياسية مشتركة تمثل فيها جميع الأطراف السياسية، لا يمكن إيجاده إلا في ظل حوار وطني صريح وشامل وتعاون بين الأطراف. فاستقرار الحكم في اليمن يحصل فقط عبر التوافق والشراكة بين أبنائه جميعاً ولا يمكن لأي فريق أن يحكم اليمن بمفرده ولا أن يحتكر السلطة ويقصي غيره.

وفي ما يتعلق بالمبادرة السعودية لنقل الحوار الوطني إلى الرياض، ينبغي القول إنَّ أي حوار وطني يجب أن يتم داخل الحدود اليمنية للحيلولة دون تأثره بآية عوامل سلبية، كما يُفترض أن لا يتم تهميش آية تيارات سياسية لأنَّ اليمن في حاجة ماسة إلى حكومة وحدة وطنية ائتلافية تتمثل فيها كافة الفئات والمشارب اليمنية، تكون مهمتها إخراج البلاد من أزمتها الحالية نحو الاستقرار والديمقراطية.

\* كاتب ومحلل سياسي إيراني

## المخابرات الأميركية تتراجع أمام صمود سورية

د. وفيق إبراهيم

لم يعد ضبط الاتجاهات الحقيقية للسياسة الأميركية من الأمور اليسيرة على الباحثين، لشدة تقلباتها، لكن ما يبدو في الظاهر تبدلاً ليس إلا حركة استيعاب من أصحاب الخبرة الأميركيين، لتغيير استجد على الموازين القديمة. فهكذا يتصرف «البراغماتيون» من أصحاب المصالح لضمان نفوذ بلادهم، فلا يحدرون ويعاندون كالمختلفين في ابتكار السياسات.

رئيس الاستخبارات الأميركية جون بريان واحد من أهم أصحاب النفوذ في بلاده، يعكس سياسات الاستيعاب الخاصة بالبيت الأبيض، منذ كان يزاوول وظيفة كبير مستشاري مكافحة الإرهاب عند الرئيس أوباما الذي رقاه لرتبته (CIA).

حاول بريان، مئات المرات، تنظيم معارضات مسلحة لإسقاط النظام السوري، مستعملاً سلاح الإرهاب والإعلام والفتن والمنهية والعرقية ومستغنياً إكمانات الأردن والخليج وتركيا و«إسرائيل» في السلاح والتدريب والإعلام والحدود المفتوحة والتجسس، ونظم مرةً تغيير «خليفة الأزمة» في سورية التي أدت إلى استشهاد كبار القادة الأمنيين، بالتزامن مع إعداد حملة للإرهابيين لإسقاط دمشق 18 تموز 2012. هذا ما كشفته دوائر استخبارية في الخليج وفرنسا، والتي أكدت أنَّ بريان كان وراء هذا العمل الإرهابي، شخصياً. فما الذي لم تفعله واشنطن لإسقاط الرئيس الأسد؟

استجلبت تأييد أكثر من مئة دولة لتأييد معارضات تافهة، ونظمت خطة تطويق فيها أولاً حزب «المستقبل» المقرب من السعودية الذي أرسل السلاح والمال والرجال إلى الإرهابيين، من خلال الحدود السورية، وشارك الأردن،

بدوره، في إرسال السلاح والرجال والمدربين لتشكيل شل وعصابات في منطقة حوران. وسمح رئيس CIA لإسرائيل بدعم «جبهة النصرة» الإرهابية لتسليحاً وتدريباً واستشفاء. ما تركها فمناً لها فرصة تنظيم أكبر عمل إرهابي، منذ الحرب العالمية الثانية، يفتح حدودها مع سورية على طول ألف كيلومتر، مشجعة الإرهابيين على احتلال المناطق السورية الموازية لها، كما فتحت مطارها وموانئها لانتقال عشرات الآلاف من ما أسمتهم زوراً «المجاهدين».

لم تترك «دولة بريان» وسيلة إلا ونفذتها، ففرضت مقاطعة على سورية وحاصرتها، فأصاب الشعب السوري في معاشه وماله ودوائه، وتلاعب بالنازحين ومنعت تزويدهم بالغذاء الكافي والرعاية لتسهيل انضمامهم إلى التنظيمات الإرهابية بأسعار زهيدة.

ما هي الوسائل التي لم تستعملها أميركا لإسقاط النظام السوري؟ بقي التدخل العسكري المباشر، وهو ما لم ينصح به رئيس «سي آي إيه» حكومة بلاده، لا بد أنه حذرهما من حرب عصابات قد يخوضها الجيش السوري ضد قواتها، بالاشتراك مع حلفائه المختصين في هذا المضمار، ويُرجح أنه حذرهما من تأليب الإقليم العربي والإسلامي عليها لأنَّ هكذا معارضات تزعج أقرى من نظام الرئيس الأسد وتحتاج إلى دعم تركي، خليجي، أردني، «إسرائيلي»، أميركي وأوروبي، وتحتاج إلى كل هؤلاء مع تدخل عسكري أميركي مباشر لإسقاط النظام، لا تكون معارضات حقيقية، بل طليعة لقوات أميركية محتلّة مدعومة من «إسرائيل».

وبالعودة إلى السؤال الأساسي: ماذا بقي لبريان من وسائل لم يستعملها، بعد أن تأكد أنَّ نظام الرئيس الأسد محمي من شعبه وجيشه وتحالفاته.

لا بد أنه أسرَّ في أنن صديقة أوباما أنَّ روسيا لن تقف

## غلايزر بحث مع المسؤولين آلية تطبيق المصارف قانون الامتثال الضريبي



سلام مجتمعاً إلى الوفد في السراي (الداوتي ونهرا)

عرض مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون تمويل الإرهاب دان غلايزر الأوضاع المالية والمصرفية في لبنان والمنطقة، مع المسؤولين اللبنانيين، والتدابير التي تتخذها المصارف اللبنانية التزاماً منها بأصول العمل المصرفي السليم وبق القرارات الدولية، لا سيما آليات تطبيق القوانين الأميركية وقانون الامتثال الضريبي الأميركي «فانتا».

استقبل غلايزر جولته بقاءه رئيس الحكومة تمام سلام في السراي الحكومية، ثم انتقل إلى قصر بستانرس حيث بحث في الأوضاع العامة مع وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل. ثم التقى وزير المال علي حسن خليل، وبحث معه في التنسيق القائم بين الخزانة الأميركية ومصرف لبنان، والإجراءات القانونية المتخذة لتعزير الشفافية في حركة الأموال وتداولها.

وزار على رأس وفد من وزارة الخزانة الأميركية، مقر جمعية مصارف لبنان في الصيفي، حيث استقبله رئيس الجمعية فرانسوا باسيل وأعضاء مجلس الإدارة والأمين مكرم صاصر.

وحرص باسيل أمام الوفد على التذكير «بأنَّ مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب هي عمل مستمر بالنسبة إلى القطاع المصرفي اللبناني، وذلك واضح من التطورات المستمرة في الإطارين الرقابي والتنظيمي»، لافتاً إلى أنَّ هذا الاتجاه يظهر «من خلال التحديثات المنتظمة للسياسات والإجراءات والتدابير الأخرى المتخذة من قبل المصارف من أجل الامتثال للمعايير والمتطلبات الدولية المستجدة وحماية المؤسسات المصرفية من مخاطر التسبب، والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية على السواء».

ولفت إلى أنَّ الحكومة اللبنانية أعدت في آذار 2012 ثلاثة مشاريع قوانين ذات أهمية كبيرة، وهي تنتظر موافقة المجلس النيابي لدى انعقاده، كدليل على التزام لبنان المستمر بتعزيز الإطار القانوني والنظامي في شأن مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. مشروع

## خفايا

كشف ديبلوماسي واسع الاطلاع أنَّ دوائر القرار في عاصمة غربية تلقّت أسئلة واستفسارات «إسرائيلية» بشأن تطورات الموقف من سورية. وتتركز هذه الأسئلة في معظمها على هواجس العدو من الوضع في جبهة الجولان السوري المحتل، وما إذا كان التسليم الأميركي والأوروبي بانتصار الدولة السورية، يعني استمرار التواجد المباشر للحرس الثوري الإيراني ولحزب الله على خطوط التماس في تلك الجبهة!

## لحدود: الأميركيون لا يعرفون التعاطي الندي إلا مع الأقوياء

أشار الرئيس العماد إميل لحود أمام زواره، إلى أنه طالما سبق له أن كز، «في مناسبات عديدة، أنَّ الأميركيين براغماتيون ولا يعرفون التعاطي الندي إلا مع الأقوياء، بحقوقهم ونهجهم القاطم، ولا أصبحوا فوئين، يغزرون النفس بغناض القوة والعظمة وأحادية الزعامة». لافتاً إلى أنَّ منظومة دول «بريكس» تعاملت مع هذا المعطى بكثير من الواقعية، ما نشأ عنه نوع من الفئائية العالمية، تتجاوز الردع النووي إلى الكفاة السكانية الحاسمة والقوة الاقتصادية الراجحة».

وأضاف: «بالأمس كبرى، واليوم الاتحاد الأوروبي، يصرحان، من دون مواربة، أن لا تسوية في سورية إلا بالسياسة، وفي وجود الرئيس الدكتور بشار الأسد، هذا الرئيس القوي بحقه وجيشه العربي الغاندي وشعبه الأصيل الذي يرفض أن تصحب سورية لقمعة سائفة في فم الإرهاب ومحركيه من أهل التتريك والتغريب وبعض أمة العرب».

وأضاف: «منذ اليوم الأول من الحرب الكونية التي شنت على سورية، قلت أنَّ سورية أقوى، وسوف تخرج من هذه المحنة، وإن طال الزمن، إنَّ كل ذلك يتراقف وإنجازات ميدانية على أرض سورية الغالبة، بشق النفس، ذلك أنَّ الإيمان بالحق كالحق، لا يمكن أن يهزم، وإن تضارفت جهود المتآمرين وشداذ الأفاق والإرهابيين التكفيريين، ومصيرهم الاندثار والانفجار. سوف ترون في الغد بعض أمة العرب من غزه أو مشي على هدي حقد ه أو تآمره، يصطف أمام أبواب الحل ليصفقوا له قبل أن يفوتهم القطار. هذا هو منطلق حياة الشعوب والأوطان التي تحترم سيادتها وتحرض على روافد قوتها من قوتها، فلا تدعن للتريب أو الترغيب أو تستكين حتى يستقرّ الحق وتسود إرادة مقاومي الإرهاب والعدوان».

وتابع لحود: «أما في الداخل اللبناني، فغير أمر هذا التناقض بين مسارات الحوار من جهة، والعودة إلى كلام فيه كل التحريض وكل الفتنة، اعتقدنا لوته أنه مضى إلى غير رجعة، إلا أنَّ التجارب والتجارب لا يبديونها أخذت طريقها إلى العقول والقلوب لدى فئة من الساسة لا تجد متنفساً لها إلا في الخلاف. اتخذوا مسيات لمجلسهم لم تخدم طويلاً لدى من أقدم على التسمية منذ البدء، كانوا يستعبدون فتلهم مرات ومرات، وهم لا يفقهون أنَّ الشعب في واد وهم في واد، وأنَّ القطار فاتهم وأنَّ رماناتهم أصبحت من ضروب الماضي باحرف من ماء».

وكان لحود التقى، في دارته في اليزرة، وفداً من حركة «التقدم والإصلاح» برئاسة خالد الداعوق، وجرى عرض المستجدات المحلية سياسياً وأمنياً.



باسيل التقى خلف ووفد غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية

استقبل وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، وكيلا الأمين العام للأمم المتحدة الأمينة التنفيذية لاسكوا، رما خلف التي أشارت بعد اللقاء إلى «أنَّ الاتفاق مع الحكومة اللبنانية ينص على أن يتم بناء مبنى دائم وجديد للاسكوا، والحديث اليوم يجري عن كيفية إنشائه واختيار المكان الذي سيتم تشييده عليه، إذ تمه خيارات عدة».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

استقبل وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، وكيلا الأمين العام للأمم المتحدة الأمينة التنفيذية لاسكوا، رما خلف التي أشارت بعد اللقاء إلى «أنَّ الاتفاق مع الحكومة اللبنانية ينص على أن يتم بناء مبنى دائم وجديد للاسكوا، والحديث اليوم يجري عن كيفية إنشائه واختيار المكان الذي سيتم تشييده عليه، إذ تمه خيارات عدة».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة الأسترالية - اللبنانية، برئاسة رئيس دائرة العلاقات العامة مايكل رزق الذي قال بعد اللقاء: «نحن في غرفة التجارة في استرالبا نتابع العواضع التي تم البحث فيها خلال المؤتمر الإغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية اللبنانية الستة الماضية، ونعتر أن من دون هذه المتابعة لا يمكننا التوصل إلى أي نتيجة».

وأشار رزق إلى أنه بحث مع باسيل، تصدير بعض المنتجات الزراعية من لبنان إلى أستراليا. وقال: «أرسلت السفارة اللبنانية في كانبرا كتاباً إلى الوزير باسيل الذي أرسله، بدوره، إلى وزير الزراعة اللبناني، ونحن نأمل أن نتوصل إلى نتيجة، إنما على لبنان أن يطبق المعايير الدولية والمواصفات الأسترالية التي تطبقها بحزم في هذا الإطار، ومن المهم أن تبدأ بتطبيق هذه المعايير على صنّف واحد مثلاً، لكي يصار إلى تطبيقها لاحقاً على بقية الأصناف».

ثم التقى باسيل وفداً من غرفة التجارة